دولـــة لـــيبيـــا

حكومـة الانقـاد الوطنـي

وزارة العدل

قـرار وزير العدل

رقم (86) لسنة 2015م

بشأن تشكيل لجنة وتحديد مهامها

وزير العـــدل

- **بعـد** الإطـــــــــــــلاع على الإعـــــــــــلان الدستـــــــــــوري وتعديلاتـــــه.
- **وعلى** القانون رقـــم (10) لسنة 1992 م بشـــــــــــأن الأمـــــــــــن والشرطـــــة.
- **وعلى** القانون رقـــم (5) لسنة 2005 م في شـــــــــــأن مؤسســـات الإصـــــلاح والتأهيـــل.
- **وعلى** القانون رقـــم (12) لسنة 2010 م بشـــأن علاقـــات العمـــل ولائحتـــــه التنفيذيـــة.
- **وعلى** قرار المؤتمر الوطني العام رقم (44) لسنة 2014 م في شأن إعلان حالـــة النفير والتعبئة العامة وتكليف رئيس حكومة إنقاد وطني.
- **وعلى** قرار المؤتمر الوطني العام رقم (46) لسنة 2014 م في شأن منح الثقـة لحكومـــة الإنقـاد الوطني.
- **وعلى** قرار مجلس الوزراء رقـــم (50) لسنة 2012م بإعتماد الهيكل التنظيمي وإختصاصات وزارة العـدل وتنظيم جهازها الإداري.
- **وعلى** قرار رئيس مجلس الوزراء لحكومة الإنقاد الوطني رقـم (1) لسنة 2014 م بشـأن تكليـف وزراء بمباشرة أعمالهم.
- **وعلى** قرار السيد/**وزيـر العدل** رقم (1960) لسنة 2013 م بشـأن إعتماد الهيكل التنظيمي وإختصاصات جهاز الشرطة القضائية.
- **وعلى** كتاب السيد/**رئيس لجنة إدارة الهيئة العامة لصنـدوق التضامن الإجتماعي** رقم 2 المؤرخ2015.1.5م.
- **وعلى** مـــــــا عرضـــــه السيـــــد/مديـــــــر مكتـــــب الوزيـــــر.

قـــــــــرر

مـــ(1)ـــادة

تشكـــل لجنـــة مـــن الســـادة الآتيـة أسماؤهم :-

1) السيد/**محمد مصطفى بشـــه**	**رئيس جهاز الشرطة القضائية**	رئيســاً
2) السيد/**سعد عبدالله صابـــر**	**مديـــــر إدارة التخطيط**	عضـواً
3) السيد/**خالد رمضان الخمـــري**	**مدير مركز المعلومات والتوثيق**	عضـواً
4) السيد/**أحمد محمد السعـداوي**	**مدير مكتـــــب المتابعة**	عضـواً

الإنقاذ الوطني

وزارة العدل

مـــادة (2)

تتولى اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة السابقة معاينة موقع التضامن الإجتماعي بتاجوراء والموجود به مؤسسة تاجوراء التضامن وجميع المواقع الواقعة في نطاقه ومعاينة موقع مؤسسة السجن المفتوح الكائن بمنطقة الفرناج والتنسيق مع اللجنة المشكلة من قبل صندوق التضامن لذات الغرض وإعداد تصور لكيفية التسليم والإستلام المواقع بين الطرفين .

مـــادة (3)

على الجنة تقديم تقرير بنتائج أعمالها في أسرع وقت ممكن.

مـــادة (4)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

رقم القرار #86#

مصطفى أمحمد القليب

وزير العدل

دولة ليبيا
حكومة الإنقاذ الوطني
القصر الرئاسي
وزارة العدل

2015ميلادي.

سامية